تجميد مشروع بناء "جدار" غرب وادي الأردن

القدس (اف ب)

اقاد مصدر برلماني اسرائيلي الاربعاء ان المشروع الاسرائيلي لبناء جدار فاصل على التلال المحاذية لغور الاردن في الضفة الغربية مجمد في الوقت الحاضر. واعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون في 24 تشرين الاول عن وجود مشروع قيد الدرس لبناء "خط دفاعي" بمحاذاة وادي الاردن يتوغل "كيلومترات عدة" في الضفة الغربية، سيعرض على الحكومة بمجرد ان يصبح جاهزا. الا ان ضباطا اسرائيليين كبارا ابلغوا لجنة برلمانية الثلاثاء ان البدء باعمال بناء مثل هذا الجدار في هذا القطاع في الوقت الحاضر غير وارد "لاسباب قضائية". وقال عضو اللجنة البرلمانية النائب افشالوم ويلان من حزب ميريتس (يسار) لوكالة فرانس برس ان "الضباط اشاروا الى انه لا يمكن، بحسب رأي خبراء وزارة العدل، وصف الجدار في هذا القطاع بـ "السياج الدفاعي" المخصص لحماية البلدات الاسرائيلية، كونه يمر بين بلدات فلسطينية". وكانت اللجنة البرلمانية تبحث في الجزء الاول من مشروع الجدار الذي يفترض ان يمر على بعد حوالى عشرة كيلومترات غرب غور الاردن. ويفترض بهذا الجزء ان يمر قرب بلدة تيسير شرق مدينة جنين الفلسطينية شمال الضفة الغربية. واستبعد نائب وزير الدفاع الاسرائيلي زئيف بويم من جهته اي عملية بناء في هذا القطاع، مؤكدا للصحافيين الاربعاء انه لم تتم الموافقة على اي خطة في هذا الشان. ومن شأن بناء هذا الجدار من الناحية الشرقية السماح لاسرائيل بضم الجزء الشرقي من الضفة الغربية. ورصدت لجنة الموازنة البرلمانية الثلاثاء مبلغ 100 مليون دولار لبناء جزء آخر من الجدار الفاصل شمال الضفة الغربية قرب "الخط الاخضر" الذي يفصل بين اسرائيل واراضي الضفة. واعتمدت لجمعية العامة للامم المتحدة الاثنين قرارا يطلب من محكمة العدل الدولية البت في الانعكاسات القانونية لتشييد اسرائيل لجدار الامني في الضفة الغربية. وكان من المفترض ان يقام هذا الجدار الذي تقرر اصلا للحيلولة دون تسلل الانتحاريين الفلسطينيين الى اسرائيل، بحسب ما اعلنت هذه الاخيرة، بمحاذاة "الخط الاخضر". لكن الترسيم الحالي "للجدار الامني" يتوغل عميقا في اجزاء منه داخل الاراضي الفلسطينية لحماية مستوطنات يهودية ومشارف القدس الشرقية التي احتلتها اسرائيل وضمتها. ويرى الفلسطينيون ان اسرائيل تهدف من هذا الترسيم للجدار الى استقطاع اراض من الدولة الفلسطينية المستقبلية. وسيصبح حوالى 350 الف فلسطيني، بعد الانتهاء من الجدار، في الجانب الاسرائيلي، بينهم 250 الف في القدس الشرقية ومحيطها. يذكر ان الفاتيكان اكد الثلاثاء ان البابا يوحنا بولس الثاني سيجري محادثات يوم الخميس مع وزير لخارجية الاسرائيلي سيلفان شالوم. وقال الفاتيكان ان شالوم سيزور الفاتيكان يوم الخميس حيث من المتوقع ان يجري كذلك محادثات مع وزير خارجية الفاتيكان الكاردينال الجيلو سودانو. وكانت اسرائيل اعربت عن غضبها الشهر الماضي عندما وصف البابا الجدار العازل الذي تشيده اسرائيل في الضفة الغربية بانه "عقبة جديدة في طريق السلام" وان الشرق الاوسط "لا يحتاج الى جدران بل الى جسور". ورفض رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون الانتقادات خلال زيارة رسمية قام بها الى روما في تشرين الثاني الماضي وقال في مقابلة مع الصحف الايطالية ان "النية هي بناء جسور (...) ولكن ليس على جثث المدنيين الاسرائيليين."

في اليوم العالمي لحقوق الانسان

القمة الأولى لمجتمع المعلومات

تنظم الأمم المتحدة في جنيف، ما بين العشر والثاني عشر من ديسمبر، أول قمة عالمية حول مجتمع المعلومات. وبتوليها تنظيم هذا الحدث، تكون سويسرا قد اختارت مواجهة تحد كوني، هو الأول من نوعه منذ انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة.
وسمحت المفاوضات المارثونية التي أجراها الوفد السويسري مع باقي الوفود المشاركة في التحضير لقمة مجتمع المعلومات، والتي استمرت حتى صباح الثلاثاء ديسمبر، أي قبل يوم من انعقاد المؤتمر، بانتزاع اجماع حول بنود وثيقتي المؤتمر أي الإعلان النهائي وخطة العمل.

وبالنظر إلى النقاط التي كانت محط خلاف بين الدول الـ 193 المشاركة في التحضير للقمة، يمكن إدراك مغزى الارتياح السويسري خصوصا وأن منظمات المجتمع المدني كانت قد تكهنت باحتمال فشل القمة. لقد عرفت الثورة الصناعية الثالثة تقدما متواصلا، بحيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستحوذ يوما بعد يوم على حياتنا اليومية، وهذا منذ اكثر من عقد من الزمن. ولكن مجتمع المعلومات هذا ليس بالمجتمع المتجانس، وهو ما أحدث هوة بين الأغنياء والفقراء، هي الهوة الرقمية.

سياسة الحلول الوسطى

وبالفعل، لعب الوفد السويسري المكون من سبعة ممثلين دور الوسيط السهل في المفاوضات التي احتضنها قصر الأمم المتحدة، يومي الخامس والسادس من ديسمبر، والتي استمرت حتى منتصف الليل. وهو ما سمح بالتوفيق بين العديد من المواقف المتضاربة سواء فيما يتعلق بالتأكيد على ضرورة احترام مبادئ حقوق الإنسان، وحرية التعبير وحرية الصحافة، وضرورة البحث عن مخرج للإشراف على شبكة الإنترنت. ففيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، التي حاولت بعض الدول التراجع عن تأكيدها أو الربط بين احترام لحقوق السياسية والمدنية، وبين المطالبة باحترام لحقوق الاقتصادية أيضا، تم الاتفاق على صياغة للفقرة الأولى التي تنص على ضرورة قيام المجتمع وفقا لما تنص عليه بنود ميثاق الأمم المتحدة وفي احترام تام والتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أما فيما يتعلق بحرية الإعلام التي كانت تعارضها بعض الدول، فقد تم الاتفاق في البند 55 على التأكيد على "الالتزام بمبادئ حرية الصحافة والإعلام، وبتعددية وتنوع واستقلالية وسائل الإعلام". لكن في المقابل تم تحميل وسائل الإعلام مسؤولية معالجة الأخبار وفقا لأعلى معايير أخلاقيات المهنة. وهو النص الذي قال عنه رئيس الوفد المفاوض السويسري مارك فورر "إن لحل الوسط يظل حلا وسطا، ولكن كصحفي سابق يمكنني التعايش مع هذا النص، كما أن الدول التي تتمسك بحرية الصحافة، يمكنها التعايش معه". وبالنسبة لموضوع الإشراف على شبكة الإنترنت، التي رغبت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية في أن تظل تحت رقابة وإشراف المؤسسة الأمريكية الخاصة المعروفة بالإسم المختصر CANN بينما طالبت دول نامية بأن يتم إسناد المهمة إلى منظمة تابعة للأمم المتحدة، فقد تم التوصل إلى صياغة في الفقرة 49 التي تعترف للحكومات والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأممية بدور فاعل في جانب من جوانب إدارة وتسيير وتطوير الشبكة. أما فيما يتعلق بالإشراف الدولي على الشبكة فقد تم تحويل الأمر إلى الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تشكيل لجنة عمل تنكب على دراسة الموضوع وتعرض النتائج على الشطر الثاني من القمة في تونس في نوفمبر 2005.

مشكلة التمويل هي النقطة التي بقيت عالقة وكادت أن تعرقل التوقيع على وثيقة الإعلان وخطة العمل، تتعلق بموضوع التمويل. حتى فيما يتعلق بهذه النقطة استطاع الوفد المفاوض السويسري تذليلها باقتراح تشكيل لجنة تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة من أجل دراسة سبل التمويل المتوفرة حاليا وتلك المقترح إنشاؤها. وكان رئيس الوفد المفاوض السويسري مارك فورر قد أوضح من قبل " بأن هناك إجماعا حول ضرورة التمويل". لكن المشكلة التي بقيت مستعصية هي التوفيق بين إصرار بعض الدول الإفريقية على ضرورة أن يتم إقرار إقامة صندوق تضامن لتمويل الحد من الهوة الرقمية، بينما أصرت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض الدول الأوربية على معارضة إقامة مثل هذا الصندوق، مبررة ذلك بكون بعض آليات التمويل غير مستعملة بشكل جيد حتى الآن. وكما أوضح عضو الوفد السويسري السفير دانيال شتاوفاخر، فإن "مشكلة التمويل تتلخص في تمسك بعض الدول بإقامة صندوق خاص، ورغبة دول أخرى في إجراء دراسة قبل إقامة الصندوق، ومعارضة دول أخرى إقامة أي صندوق جديد والاكتفاء بآليات التمويل المتوفرة". وبتبني الدول للاقتراح السويسري الرامي إلى تشكيل لجنة تحت إشراف الأمين العام لدراسة هذا الموضوع وعرضه على الصادقة في المرحلة الثانية في تونس، يكون قد تم تمهيد الطريق أمام توقيع قادة الدول على الوثيقتين في نهاية المؤتمر أي يوم الجمعة الثاني عشر من ديسمبر.

إنجاز كبير

وفي انتظار يوم التوقيع على أولى لبنات إقامة مجتمع المعلومات، استعدت جنيف لاستقبال حوالي 16000 مشارك في أول قمة لمجتمع المعلومات، من بينهم 4000 من ممثلي المجتمع المدني وحوالي 2000 تقني. كما يشارك في القمة حوالي خمسة وستين رئيس دولة وحكومة من بينهم الرئيس المصري حسني مبارك، والجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والتونسي زين العابدين بن علي، والإيراني محمد خاتمي والسنغالي عبد الله واد. والفرنسي جاك شيراك والمستشار الألماني جيرهارد شرودر. وحتى ولو كانت الحلول الوسطى المقترحة لا ترقى إلى مستوى ما تطالب به منظمات المجتمع المدني التي عبرت عن رفضها التوقيع على إعلان وخطة عمل جردتا من أهم رسالة كان على هذه القمة توجيهها للحد من الهوة الرقمية، فإنها تسمح بمواصلة الحوار بين مختلف الشركاء حول نقاط أساسية ستحدد معالم مجتمع الغد القائم على أساس تكنولوجيا الاتصال. وبتمكن الوفد السويسري من تجنيب أول قمة لمجتمع المعلومات، الفشل الذي عرفته مفاوضات منظمة التجارة العالمية في سياتل وكانكون، يكون، في ظل الأجواء الدولية الحالية، قد حقق إنجازا كبيرا. وعن الحضور العربي، يشارك سبعة قادة عرب من بين حوالي ستين رئيس دولة وحكومة الذين تم الإعلان عن مشاركتهم في قمة مجتمع المعلومات. والدول العربية التي تشارك بأعلى مستويات التمثيل في القمة هي الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وسوريا، والسودان، فضلا عن تونس التي ستحتضن الشطر الثاني من القمة في عام 2005. ومن الدول الغربية التي ستشارك على أعلى المستويات نذكر ألمانيا، وفرنسا، والنمسا، وإسبانيا، وفنلندا.

جهود تحركات دبلوماسية

مشاركة العالم العربي بهذا العدد من القادة في قمة يعتبر العالم العربي من أكثر المهمشين فيها، يعد ثمرة جهود دبلوماسية بذلتها سويسرا من أجل إقناع القادة العرب ليس فقط من أجل المشاركة في القمة بل للمشاركة بأعلى المستويات إما على مستوى رئيس دولة أو رئيس حكومة.
فقد استغل الرئيس السويسري باسكال كوشبان في لوزان، فرصة مشاركة عدد من القادة العرب في قمة إيفيان الموسعة في شهر يونيو الماضي، لكي يتطرق معهم لموضوع المشاركة في قمة مجتمع المعلومات. وهو ما سمح له بالتحادث مع كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس المصري حسني مبارك وولي العهد السعودي الأمير عبد الله ابن عبد العزيز.
كما زار رئيس الكنفدرالية للاتصالات مارك فورر القاهرة لحضور أشغال المؤتمر الوزاري لجامعة الدول العربية المخصص للإعداد لقمة مجتمع المعلومات، بوصفه مفوض الحكومة السويسرية لقمة مجتمع المعلومات.
وفي تصريحه لوكالة الأنباء السويسرية، أوضح مدير الكتب الفدرالي للاتصالات مارك فورر بأن الرسالة التي حملها للقاهرة هي تشجيع الدول العربية على تقديم اقتراحات، لأن المشكلة في النقاش حول مجتمع المعلومات، أننا نحصل دوما على اقتراحات من وجهة النظر الأوربية أو من الشمال بينما هناك افتقار للتعرف على اقتراحات دول الجنوب.

خطة انتشار الجنود اليابانيين في العراق

600 جندي و200 آلية في جنوب شرق العراق

طوكيو (اف ب)

وافقت الحكومة اليابانية الثلاثاء على "خطة اساسية" تنص على انتشار جنود في العراق. وفي ما يلي خطوطها العريضة التي كشفتها الصحافة:
سينتشر 600 جندي كحد اقصى من القوات البرية للدفاع الذاتي ترافقهم 200 آلية على الاكثر، في جنوب شرق العراق.
ستتحدد مهمة قوات الدفاع الذاتي حصريا بعمليات انسانية مثل العناية الطبية وتطهير وحر المياه او اعادة تأهيل او بناء مبان حكومية. وستنتشر في محافظة المثنى ويكون مقرها السماوة. وسيكون من حق هذه القوات ان تدافع عن نفسها في حال تعرضت للهجوم.
وللدفاع عن نفسها، ستجهز قوات الدفاع الذاتي بآليات مدرعة ورشاشات ومدافع وذخائر خفيفة مضادة للدبابات.
ستتمركز عناصر من القوات الجوية للدفاع الذاتي في الكويت وستقوم بعمليات لوجستية وتموينية في العراق. ولا يزال عددها مجهولا.
وستنتشر ثماني طائرات يابانية في الكويت.
وستقوم القوات البحرية للدفاع الذاتي بنقل جنود وسلاح البر على متن مدمرتين وسفينتي نقل يابانيتين منتشرة في مياه الخليج والمحيط الهندي.
ستستمر مهمة القوات اليابانية سنة واحدة، اعتبارا من 15 كانون الاول/ديسمبر 2003.
سيقوم الجنود بتقديم مساعدة طبية ولوجستية وفي مجال الاتصالات والبناء والصيانة والتموين للدول الاعضاء في الامم المتحدة المشاركة في مهمات في العراق.
وكان رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي قد دافع يوم الثلاثاء عن قراره ارسال جنود الى العراق، ساعيا الى طمأنة السكان الذين يعارض معظمهم عملية انتشار من هذا النوع. وقد وافقت الحكومة اليابانية على "خطة اساسية" تنص على انتشار جنود في العراق، وهو اول تدخل للجيش الياباني منذ 1945 في بلد في حالة حرب. واكد رئيس الحكومة اليابانية في مؤتمر صحافي ان القوات اليابانية "لا تشارك في الحرب، ولن تستخدم القوة". واعلن رئيس الوزراء ان "هذه الخطة ستستخدم لتقديم مساعدة انسانية لاعادة الاعمار من اجل مساعدة الشعب العراقي واصلاح الاضرار التي نجمت عن الحرب". واضاف ان "اعادة التأهيل في العراق تكتسي اهمية كبرى بالنسبة لاستقرار الشرق الاوسط والمجتمع الدولي وتتوافق ايضا مع مصلحتنا الوطنية". وتعتمد اليابان على الشرق الاوسط في 90% من احتياجاتها النفطية، حسبما يؤكد الرئيس. واعتبر كويزومي ان الارخبيل "لن يقدم مساهمة مالية فحسب" (خمسة مليارات دولار من المساعدات الموعودة حتى العام 2007،) بل "مساهمة بشرية ايضا بما في ذلك ارسال جنود". واعترف رئيس الوزراء الياباني بانه "يدرك تماما ان الوضع في العراق لا يزال غير امن" واشارت استطلاعات الرأي الى ان غالبية السكان تعارض ارسال جنود يابانيين فورا الى العراق. من جهة اخرى، تتدهور شعبية كويزومي وحكومته منذ اسابيع عدة، بسبب السياسة التي ينتهجها حيال العراق. واشار اخر تحقيق اجرته شبكة التلفزيون الوطنية "ان تش كي" ونشر الاثنين، وشمل 1056 شخصا، الى ان دعم الحكومة سجل تراجعا بنسبة 10% وبلغ 46% مقارنة بالدعم الذي لقيته في تشرين الثاني/نوفمبر. وللمرة الاولى منذ اذار/مارس تراجع شعبية حكومة كويزومي الى ما دون الـ 50%.

500 مندوب منتخب يناقشون الدستور الأفغاني الجديد

كابول (اف ب)

اعلن متحدث باسم الامم المتحدة ديفيد سينغ لوكالة فرانس برس الثلاثاء ان عملية انتخاب المندوبين الذين سيشاركون في اجتماع اللويا جيرغا (مجلس الاعيان التقليدي) لمناقشة الدستور الافغاني الجديد اعتبارا من 31 كانون الاول، انتهت. وقال سينغ "ان انتخاب المندوبين انتهى مساء الاثنين وجرى كل شيء بصورة طبيعية". ومن المتوقع ان يعتمد اللويا جيرغا الذي يضم 500 مندوب من جميع انحاء البلاد، الدستور الجديد لافغانستان. وستبدأ المناقشات رسميا السبت المقبل، خلال حفل افتتاح برئاسة الرئيس الافغاني حميد كرزاي. واعتماد هذا القانون الاساسي الجديد هو الشرط السابق لتنظيم انتخابات رئاسية مقررة في حزيران 2004 عملا بالاتفاقيات التي ابرمتها الفصائل الافغانية في نهاية 2001 في بون. ومن اصل المندوبين الـ 500 الذين سيشاركون في المناقشات، تم تعيين 50 مندوبا من قبل الرئيس كرزاي وانتخب 344 من قبل ممثلي الشعب (اي حوالي 15 الف مندوب في الاقاليم الادارية في البلاد). وانتخب 42 مندوبا اخر، بينهم قرابة 20% من النساء، من قبل مجموعاتهم لتمثيل اللاجئين والنازحين والرحل واقليتي الهندوس والسيخ، وانتخبت ممثلات النساء الافغانيات 64 امرأة. وفي اول تحليل لنتائج هذه الانتخابات تبين ان فصائل المجاهدين خرجت منتصرة بشكل كبير من هذه الانتخابات، كما اعلن مصدر في الامم المتحدة طلب عدم الكشف عن هويته لوكالة فرانس برس. يذكر أن الامين العام للامم المتحدة كوفي انان اكد الاثنين ان الاسرة الدولية يجب ان تقوم بتعزيز دورها في افغانستان لتجنب فشل تطبيع الوضع واعادة اعمار هذا البلد الذي دمرته الحرب. ودان انان في تقرير، للعارك بين الفصائل الافغانية وازدياد النشاطات المرتبطة بالمخدرات والجريمة دون مراقبة معتبرا انها عوامل سيكون لها "اثر سلبي" على العملية التي بدأت في بون في 2001 و2002 من اجل اعادة تطبيع الوضع في افغانستان. واضاف ان "التهديدات الرئيسة للامن ما زالت تأتي من الهجمات التي يقوم بها اشخاص يعتقد انهم اعضاء في تنظيم القاعدة وحركة طالبان وانصار قلب الدين حكمتيار ضد القوات النظامية والامم المتحدة والاسرة الدولية". واوضح ان "هذه الهجمات تحدث بشكل شبه يومي خصوصا في مناطق الجنوب والجنوب الشرقي على طول الحدود غير الكتيمة" مع باكستان. ودعا انان الاسرة الدولية الى ان "تختار بين رفع مستوى مشاركتها في افغانستان او مواجهة الفشل في هذا البلد". واضاف ان "المهمة التي حددت في بون لا يمكن انجازها ما لم يتم الحد من تدهور الوضع الامني وتأمين حماية مناسبة للعاملين في الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تساعد الشعب الافغاني".
وانتقد انان الحكومة الانتقالية في كابول التي "ما زالت وزاراتها خاضعة لسيطرة بعض الفصائل". واضاف ان "اولى الوزارات التي يجب اصلاحها هي تلك المسؤولة عن الامن اي (وزارات) الدفاع والداخلية والاستخبارات".
واشار الى نتائج استئناف زراعة وتجارة الافيون التي اصبحت افغانستان بعد سقوط نظام طالبان الدولة الاولى في العالم المنتجة لها. وقال ان "الاقتصاد غير المشروع الذي يعتمد على المخدرات يمكن اذا لم تتم السيطرة عليه، ان يدمر دولة القانون والجزء الاكبر من الجهود التي تبذل لاعادة اعمار المؤسسات في افغانستان."